التوجيه النحوي في التقديم والتأخير عند ابن جني في كتابه " المحتسب"

إعداد

د/ يحيي محمد أحمد حسن محمود

مدرس بالمعهد العالي للغات والترجمة بأسوان

Email: yahiadora0@gmail.com

DOI: 10.21608/aakj.2023.239138.1565

تاريخ الاستلام: ٢٦/ ٩/ ٢٠٢٣م

تاريخ القبول: ١٤/ ١٠ /٢٠٢٣م

ملخص:

- كتاب « المحتسب » هو من مؤلفات ابن جني المتأخرة، كتبه في أواخر سنينه عندما تصدر للتدريس في بغداد، والكتاب يختص بجمع ودراسة وتوجيه القراءات القرآنية الشادة، وهو أول مصنف يعني بالاحتجاج لتلكم القراءات.
- تأثر ابن جني في تأليف هذا الكتاب بمنهج أستاذه الفارسي في « الحجة في القراءات السبعة»؛ حيث اتبع أسلوبه في عرض القراءة، ثم نسبتها إلى من قرأ بها، وبيان العلماء السابقين فيها، ويبدأ بعدها بالاحتجاج للقراءة وتوجيهها حسبما يقتضيه السياق. على الرغم من أن الكتاب يعالج قضية القراءات في جميع أجزائه، إلا أنّ ابن جني يعرج فيه على مسائل لغوية عديدة، تتصل في أغلبها باحتجاجه للقراءات الشاذة وتبيين أوجه القوة فيها.
- المذهب النحوي عند ابن جني مختلف عليه، حيث رأت طائفة أنه ينتمي إلى المدرسة البصرية التي أسس قواعدها الخليل بن أحمد وتلميذه سيبويه، بينما ذهبت طائفة أخرى إلى أنّه من نحاة المدرسة البغدادية التي مزجت بين آراء البصريين والكوفيين وتهدف للموازنة بينهما.
- هناك إجماع بين أغلبية الدارسين على توجه معين لدى ابن جني، فهم مع اختلافهم يتفقون على أنه كان متقارباً مع البصريين، ولتتلمذه لدى الفارسي تأثير على هذا التوجه ولا يزعم أحد أنه كان كوفياً، ومع ميوله البصرية لم يكن متزمتاً في اتباعه لمنهج نحاة البصرة، فلا يتردد في الخروج عنه، ثم يختلف الباحثون حول مدى التصاقه بالبصريين، وهل كانت ميوله قوية بما فيه الكافية لضمه إليهم، أم أنه كان متحرراً من الانتماء المذهبي وصادف أنه استحسن آراء نحاة البصرة.
- **الكلمات المفتاحية:** التقديم والتاخير؛ ابن جنى؛ المحتسب.

Abstract:

- The book "Al-Muhtaseb" is one of Ibn Jinni's late writings. He wrote it in his late years when it was published for teaching in Baghdad. The book is concerned with collecting, studying and guiding strong Quranic readings.

- In writing this book, Ibn Jinni was influenced by the approach of his teacher, Al-Farsi, in "The Proof of the Seven Readings." Where he followed his method of presenting the reading, then attributing it to those who read it, and explaining the previous scholars in it, and then begins to invoke the reading and direct it as required by the context. Although the book deals with the issue of readings in all its parts, Ibn Jinni touches on several linguistic issues in it, most of which are related to his protest against abnormal readings and his explanation of their strengths.

- The grammatical doctrine of Ibn Jinni is disputed, as one group saw that he belongs to the Basran school whose grammar was founded by Khalil Bin Ahmad and his student Sibawayh, while another group believed that he was from the Baghdadi school of grammar that mixed the opinions of the Basrans and the Kufans and aimed to balance them.

- There is unanimity among the majority of scholars on a certain orientation of Ibn Jinni, so they agree with their differences that he was close to the Basrans, and his student at Al-Farsi had an influence on this orientation, and no one claims that he was a Kufian, and despite his visual tendencies he was not puritanical in his following the approach of the grammarians of Basra. He did not hesitate to deviate from it, then the researchers disagreed about the extent of his adherence to the Basrans, and whether his tendencies were strong enough to include him with them, or was he free from sectarian affiliation and happened to approve of the opinions of the Basra grammarians.

مقدمة:

أبو الفتح عثمان ابن جني المشهور بـ " ابن جني" عالم نحوي كبير، ولد بالموصل عام٣٢٢هـ، وتوفي ببغداد عام ٣٩٣هـ. وقد ألف ابن جني عدداً كبيراً من الكتب والرسائل، التي أثرت في الدراسات اللغوية أثرا بالغا فيما بعده.

ويعد كتاب " **الخصائص**" هو أشهر كُتُب ابن جني على الإطلاق، فتح فيه أبواباً غير معهودة في مؤلفات سابقيه، وتناول مباحث جديدة تناقش قضايا في فقه وعلم اللغة.

أما كتاب «**المحتسب**» فهو من مؤلفات ابن جني المتأخِّرة، كَتَبَه عندما تصدَّر للتدريس في بغداد، والكتاب يختصُّ بجمع ودراسة وتوجيه القراءات القرآنيَّة الشاذَّة، وهو أوَّل مُصَنَّفٍ يُعنى بالاحتجاج لتلكم القراءات؛ حيث اقتصرت مؤلفات سابقيه على القراءات السبع المتواترة المشهورة. و«الشاذ» عند ابن جني: هو كُلُّ القراءات، صحيحة السند عدا القراءات السبعة، ويعتقد ابن جني بحِجِّيتها، ويسعى من خلال هذا الكتاب إلى الاحتجاج بها(١).

ومن هذا المنطلق، جاء هذا البحث حاملا عبء البيان الموجز، وفاتحا بابا للدراسة الموسعة لتلك الخاصية في " محتسب ابن جني:".

ولا أنكر أن هناك دراسات كثيرة ومهمة دُونت حول المنهج العلمي عند ابن جني، وبعضها تناول بعض مؤلفاته من ناحية التحليل الدلالي أو الصوتي.

وجاء هذا البحث في ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول: التوطئة، والثاني: التعريفات، والمبحث الثالث، كان تطبيقا على كتاب المحتسب.

المبحث الأول: معنى التقديم والتأخير لغة واصطلاحًا عند العلماء، وفي معاجم الاصطلاح

معنى التقديم:

في اللغة: التقديم مصدر قدَّم، والتقديم وضع الشيء أمام غيره، قال الزمخشري: " أقدمَ بمعنى تقدّم، ومنه مقدّمة الجيش: للجماعة المتقدّمة، والإقدام في الحرب، قال عنترة [٢]:

وَلَقَدْ شَفَا نَفْسِي وَأَبْرَأَ سُقْمَهَا... قِيلُ الفَوَارِسِ وَيكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ[٣].

قال ابن منظور: " قَدَمَ يَقْدُم وتَقَدَّمَ يتقَدَّمُ وأَقدَمَ يُقْدِم واسْتَقْدَم يَسْتَقْدِم بِمَعْنًى وَاحِدٍ، وَفِي التَّنْزِيلِ الْعَزِيزِ: (**يَاأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ**) **سورة الحجرات / ١.** " [٤].

فالتقديم: هو كل ما تقدم على شيء، وكان له صدارة ومرتبة لفظًا أو معنى.

واصطلاحًا: " هو تقديم ما حقه التأخير؛ كتقديم المسند على المسند إليه، والخبر على المبتدأ، والمفعول على الفعل... إلخ. يقول ابن الأثير: " واعلم أنه إذا كان مطلع الكلام في معنى من المعاني، ثم يجيء بعده ذكر شيئين أحدهما أفضل من الآخر، وكان المعنى المفضول مناسبا لمطلع الكلام، فأنت بالخيار في تقديم أيهما شئت؛ لأنك إن قدمت الأفضل فهو من التقديم، وإن قدمت المفضول؛ فلأن مطلع الكلام يناسبه " [٥].

معنى التأخير:

في اللغة: هو وضع الشيء آخر غيره، يقول ابن منظور: التأَخر ضِدُّ التَّقَدُّمِ؛ وَقَدْ تَأَخَّرَ عَنْهُ تَأَخُّراً وتَأَخُّرَةً وَاحِدَةً، وفي التنزيل:(**لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ**) سورة الأعراف /٣٤ [٦].

واصطلاحًا:

هو التغير الذي يطرأ على جزء من أجزاء الجملة، فيؤخره عن موضعه الأصلي، نحو "لي ولدٌ أحبه كثيرًا" حيث تأخر المبتدأ "ولد" وتقدم عليه الخبر شبه الجملة "لي"(٧).

وأول من تحدَّث عن مصطلح التقديم والتأخير هو **الخليل بن أحمد الفراهيدي** (ت١٧٥هـ) يقول سيبويه (ت١٨٠هـ) في باب الابتداء: " زعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنه يستقبح أن يقول قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائمًا مقدَّماً مبنيا على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيدا عمرٌو، وعمرٌو على ضرب مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدَّماً، ويكون زيد مؤخرا، وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّماً، وهذا عربي جيد، وذلك قولك تميميٌّ أنا، ومَشنوءٌ مَن يشنَؤك، ورجلٌ عبدُ الله، وخزٌّ صُفّتك"(٨).

فمفهوم التقديم عند الخليل على نية التأخير؛ إذ يبقى المقدَّم على حكمه الذي كان عليه قبل التقديم، فالمقدم في نحو " قائم زيد " يكون خبرًا كما كان قبل التقديم مثل: تقديم المفعول على الفاعل في قولك " ضرب زيدٌ عمرًا "، وإن لم يُراع هذا المبدأ في التقديم يكون قبيحًا.

فالتقديم والتأخير عند الخليل نظر إليه من حيث صورته الأسلوبية من خلال التراكيب النحوية، فلم يتطرق إلى معانيه البلاغية.

وممن تحدَّث عن التقديم والتأخير: **سيبويه** (ت:١٨٠هـ)، في " الكتاب " وبالتحديد في باب الفاعل الذي يَتعداه فعلُه إلى مفعول " في قوله: " قولك: ضَرَبَ عبدُ الله زيداً، فعبدُ الله ارتفع ههنا كما ارتفع في ذَهبَ، وشغَلْت ضربَ به كما شغلتَ به ذهَب، وانتصب زيدٌ؛ لأنه مفعول تعدّى إليه فعلُ الفاعل، فإن قدمتَ المفعولَ وأخَّرتَ الفاعل جرى اللفظُ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضَرَبَ زيداً عبدُ الله؛ لأنّك إنَّما أردت به مُؤخّرا ما أردت به مقدَّمًا، ولم تُرد أن تَشغلَ الفعل بأوَّلَ منه، وإنْ كان مؤخراً

في اللفظ، فَمن ثمَّ كان حدّ اللفظ أن يكون فيه مقدَّما، وهو عربيٌّ جيَّد كثير، كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"(٩).

فحديث سيبويه عن التقديم والتأخير، يختلف عن الخليل ويونس بن حبيب– مثلا– في توضيح السمة البلاغية لفائدة التقديم والتأخير، وهي العناية والاهتمام بشأن المفعول به سواء تقدَّم على الفاعل أم على الفعل والفاعل معًا.

وقد تحدَّث عن التقديم والتأخير للعناية والاهتمام بشأن المقدَّم في موضع آخر في باب " كسا " وما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر في قوله: " وإن شئتَ قدّمتَ وأخّرتَ فقلتَ كُسىَ الثوبَ زيدٌ، وأُعْطِىَ المالَ عبدُ الله، كما قلت ضرب زيداً عبدُ الله، فأمره في هذا كأمر الفاعل" (١٠).

ويقول سيبويه في تقديم الظرف: " والتقديمُ ههنا والتأخير فيما يكون ظرفاً أو يكون اسماً، في العناية والاهتمامِ، مثلُه فيما ذكرتُ لك في باب الفاعل والمفعول، وجميعُ ما ذكرت لك من التقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيّد كثير" (١١).

وتحدَّث سيبويه عن التقديم والتأخير لفائدة الاهتمام والعناية بالمقدّم في تقديم الاسم على الفعل في قوله: " وإن قدمتَ الاسمَ فهو عربيٌ جيّد، كما كان ذلك عربيّا جيّدا، وذلك قولك: زيداً ضربتُ، والاهتمام والعناية هنا فى التقديم والتأخير سَواءٌ، مثلُه في ضرب زيد عمراً وضرب عمراً وزيد " (١٢).

وتحدَّث سيبويه عن فائدة أُخرى للتقديم والتأخير، وهي " التنبيه للمخاطب " في قوله: " فإذا بنيتَ الفعلَ على الاسم قلتَ: زيدٌ ضربته، فلزمته الهاء، وإنما تريد بقولك مبنى عليه الفعل أنّه فى موضع منطلقٍ إذا قلتَ: عبدُ الله منطلقٌ، فهو فى موضع هذا الذى بُنى على الأول وارتَفع به، فإنّما قلت عبدُ الله فنسبته له ثمّ بنيتَ عليه الفعلَ ورفعتهَ بالابتداء" (١٣)، فجملة " فنسبته له... " تفيد التنبيه للمخاطب، وهي فائدة بلاغية أخرى غير الاهتمام والعناية بالمقدّم.

وسيبويه لم يكتف في تقديم المسؤول عنه بالهمزة، بل وضح السر في تقديم الفعل بعد همزة الاستفهام وما تولد من ذلك من معاني، وذلك في قوله: " أضربت زيداً أم قتلته، فالبدء ههنا بالفعل أحسن، لأنك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيهما كان، ولا تسأل عن موضع أحدهما، فالبدء بالفعل ههنا أحسن، كما كان البدء بالاسم ثمَّ فيما ذكرنا أحسن كأنك قلت: أي ذاك كان بزيدٍ. وتقول: أضربت أم قتلت زيداً لأنك مدَّعٍ أحد الفعلين: ولا تدري أيهما هو، كأنك قلت: أي ذاك كان بزيد " (١٤).

فتأخير الفعل جائز حسن عند سيبويه، غير أن تقديم الفعل أوْلى وأفضل، فسيبويه يستطرد في الحديث عن التقديم والتأخير وما يتولد من هذا المصطلح ليدعم قاعدته " كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم " (١٥)، التي جعلت العلماء من خلالها يسبحون في استنباط المعاني المتولدة من التقديم والتأخير.

ورغم عناية سيبويه بالتقديم والتأخير وذكر فوائده البلاغية من الاهتمام والعناية والتنبيه، فإنّ التقديم يكون ـ عنده ـ سببًا في قبح الكلام، وإن كان موافقًا لمعاني النحو، يقول سيبويه: " ويحتمِلون قُبحَ الكلام حتَّى يضعوه في غير موضعه؛ لأنه مستقيم ليس فيه نقيض فمن ذلك قوله:

صَددْتِ فأطولْتِ الصُّدودَ وقلّما... وصالٌ على طُولِ الصُّدودِ يَدومُ

وإنما الكلام: وقلَّ ما يَدوم وصالٌ " (١٦).

ويأتي أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت:٢٠٩هـ) ليضيف إضافة مهمة في باب " التقديم والتأخير" حيث ذكر أنّ المجاز يكون فيما قُدّم وأوخِّرَ، كقوله تعالى:(**فَإِذَا أَنْزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاءَ اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ) سورة فصلت / ٣٩**، " أراد ربت واهتزت (١٧)"، وقوله تعالى:(**لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا) سورة النور /٤٠**، " أي لم يرها ولم يكد " (١٨)، فأبو عبيدة نظر إلى التقديم والتأخير في الفعلين وأسبقية أحدهما على الآخر، من حيث التقديم اللغوي، وليس من جهة التقديم والتأخير الاصطلاحي الذي حدده البلاغيون، لكنَّ هذا التقديم

اللغوي الذي ذكره يلتقي مع كثير من صور المجاز الاصطلاحي، وصور التغييرات التركيبية التي تطرأ على الكلام من خلال الأغراض البلاغية كما في التقديم والتأخير.

ثم جاء ابن وهب وأشار إلى التقديم والتأخير عند تعريفه لبعض المصطلحات البلاغية في قوله: " وأما التقديم والتأخير فكقوله تعالى:(**وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى) سورة طه /١٢٩.** أراد ولولا كلمة سبقت من ربك وأجل مسمى لكان لزاما، وكقوله تعالى:(**وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِنَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ) سورة النحل/٧٣**، أراد ما لا يملك لهم رزقاً من السموات والأرض لا يستطيعون شيئاً وفيما ذكرنا دليل على ما لم نذكره إن شاء الله " [١٩].

وممن تحدَّث عن التقديم والتأخير وعقد له بابًا خاصًا به اللغويّ ابن فارس (ت:٣٩٥هـ) في قوله: " من سُنن العرب تقديمُ الكلام، وهو في المعنى مُؤخّر، وتَأخِيرُهُ، وهو في المعنى مُقَدَّم، كقول ذي الرُّمّة: **ما بالُ عينِكَ منها الماءُ يَنْسكبُ**[٢٠]

أراد: ما بالك عينك ينسكب منها الماء، وقد جاء مثلُ ذلك في القرآن قال الله جلّ ثناؤه:(**وَلَوْ تَرَى إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُوا مِنْ مَكَانٍ قَرِيبٍ**) سورة سبأ/ **٥١**، تأويله والله أعلم: ولو ترى إذ فزعوا وأخِذوا من مكان قريب فلا فوتَ؛ لأنّ لا فوت يكون بعد الأخذ"[٢١].

كما كان للشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت:٤٧١هـ)إسهامات كبيرة ومهمة؛ لذا نطيل النظر عند الإمام عبدالقاهر في حديثه عن التقديم والتأخير.

يقول الشيخ الإمام عبدالقاهر عن التقديم والتأخير: " هو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتر لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدم فيه شيء، وحول اللفظ عن مكان إلى مكان" [٢٢].

فعبد القاهر رسم حدود البلاغة في التقديم والتأخير في قوله " كثير الفوائد... " فهو عنده يأتي لنكتة بلاغية، ويؤدي وظيفة جمالية في بلوغ الكلام ذروة البلاغة وقمتها، فنظرة عبدالقاهر تختلف عن نظرة العلماء السابقين لأسلوب التقديم والتأخير، فالمخاطب في تأمله لكلام عبدالقاهر يجد أن التقديم والتأخير له وظيفة في سبك الكلام والتصرف فيه، فعبدالقاهر ينظر إلى التقديم والتأخير من الوجهة التي تتفاضل فيها الفصاحة والبلاغة، فدائرة الحسن عنده ترجع إلى تحسين الكلام سواءً كان شعرًا أم نثرًا.

وقسَّم الشيخ عبدالقاهر التقديم والتأخير على نوعين في قوله: " واعلم أن تقديم الشيء على وجهين:

١ – تقديم يقال إنه على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل كقولك: "منطلق زيد" و "ضرب عمرا زيد"، معلوم أن "منطلق" و "عمرا" لم يخرجا بالتقديم عما كانا عليه، من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعا بذلك، وكون ذلك مفعولا ومنصوبا من أجله كما يكون إذا أخرت.

٢– وتقديم لاعلى نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه" (٢٣)

وأخذ الشيخ عبدالقاهر يفصل القول في النوع الثاني من التقديم الذي لا على نية التأخير كعادته؛ حتى يجذب المخاطب ويجعله مقرًا بالفكرة المطروحة في قوله: " يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ ويكون الآخر خبرا له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا، ومثاله ما تصنعه بزيد والمنطلق، حيث تقول مرة: "زيد المنطلق"، وأخرى، " المنطلق زيد "، فأنت في هذا لم تقدم " المنطلق " على أن يكون متروكا على حكمه الذي كان عليه مع التأخير، فيكون خبر مبتدأ كما كان، بل على أن تنقله عن كونه خبرا إلى كونه مبتدأ، وكذلك لم تؤخر "زيدا" على أن يكون مبتدأ كما كان، بل على أن تخرجه عن كونه مبتدأ إلى كونه خبرا.

وأظهر من هذا قولنا: " ضربت زيدا " و " زيد ضربته "، لم تقدم " زيدا " على أن يكون مفعولا منصوبا بالفعل كما كان، ولكن على أن ترفعه بالابتداء، وتشغل الفعل بضميره وتجعله في موضع الخبر له " (٢٤).

فالجرجاني يتابع دراسته في التقديم والتأخير بشكل جميل لا يستدعي لمن يأتي بعده أن يضيف شيئًا جديدًا؛ لأنه علل آراءه بالشواهد القرآنية والأبيات الشعرية، فالقارىء حين يقرأ يكون مطمئنًا لتلك الآراء التي عبر عنها عبدالقاهر في باب التقديم والتأخير، فكأن كل مَنْ جاء بعده اعتمد على أرائه وشواهده.

وقد خطأ عبدالقاهر تقسيم التقديم والتأخير إلى مفيد وغير مفيد في قوله: " واعلم أن من الخطأ أن يُقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين، فيجعل مفيدا في بعض الكلام، وغير مفيد في بعض وأن يعلل تارة بالعناية، وأخرى بأنه توسعة على الشاعر، والكاتب، حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه؛ ذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى، فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلا على الفعل في كثير من الكلام، أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال، ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء، أن يدعي أنه كذلك في عموم الأحوال، فأما أن يجعله شريحين، فيزعم أنه للفائدة في بعضها، وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض، فمما ينبغي أن يرغب عن القول به" (٢٥).

فيفهم من كلام الإمام عبدالقاهر أن التقديم والتأخير في الكلام لابد أن يكون له فائدة تزيده حسنًا وجمالًا، وقد عاب على مَنْ ترك هذه الفائدة.

وقد تحدَّث عبد القاهر عن مواضع التقديم والتأخير بالشرح والتحليل كتقديم همزة الاستفهام والفعل الماضي(٢٦)، وتحدَّث عن تفسير تقديم الاسم والفعل المضارع (٢٧)، وتقديم المفعول.

على الفعل المضارع[٢٨]، وتقديم المسند إليه في النفي[٢٩]، والإثبات[٣٠]، وتقديم" مثل وغير"[٣١]، وتقديم النكرة على الفعل وعكسه [٣٢]...

ونود أن نذكر شيئًا من أمثلة الإمام عبدالقاهر في المعنى المستفاد من التقديم والتأخير نحو قوله تعالى: **(وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ) سورة الأنعام /١٠٠**، يقول الإمام عبد القاهر: " ليس بخاف أن لتقديم " الشركاء " حسنا وروعة ومأخذا من القلوب، أنت لا تجد شيئا منه إن أنت أخرت فقلت: "وجعلوا الجن شركاء الله"، وأنك ترى حالك حال من نقل عن الصورة المبهجة والمنظر الرائق والحسن الباهر، إلى الشيء الغفل الذي لا تحلى منه بكثير طائل، ولا تصير النفس به إلى حاصل، والسبب في أن كان ذلك كذلك، هو أن للتقديم فائدة شريفة ومعنى جليلا لا سبيل إليه مع التأخير" [٣٣].

فالتقديم والتأخير عند الإمام عبدالقاهر يبدو أنه يُحدث نوعًا من التحويل في معنى الآية وهذا ظاهرٌ من قوله: " بيانه، أنَّا وإن كنَّا نرى جملة المعنى ومحصوله أنهم جعلوا الجن شركاء وعبدوهم مع الله ﷻ، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم، فإن تقديم " الشركاء " يفيد هذا المعنى، ويفيد معه معنى آخر، وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك، لا من الجن ولا غير الجن " [٣٤].

الأغراض البلاغية التي استخرجها عبدالقاهر من التقديم والتأخير:

ذكر عبدالقاهر أغراضًا بلاغية كثيرة لمصطلح التقديم والتأخير منها:

١- التنبيـــــه:

والمراد منه عند عبد القاهر، التنبيه على شأن المقدَّم في الجملة على حسب موقعها، فالتقديم في جملة الاستفهام يكون في التنبيه على السؤال المنصب على المقدَّم، والتقديم في النفي يكون في التنبيه المسلط على جملة النفي المنفية...إلخ، وهذا مصطلح عميق اكتشفه عبدالقاهر أضاف إلى البلاغة العربية روحًا من الجمال والعناية.

فالتنبيه عند عبدالقاهر جاء في معنى العناية والاهتمام بأمر المقدَّم، تأمل قوله: "وإذا اعتبرت ما قدمته من قول صاحب الكتاب: إنما قلت: "عبد الله" فنبهته له، ثم بنيت عليه الفعل، وجدته يطابق هذا، وذاك أن التنبيه لا يكون إلا على معلوم، كما أن قصر الفعل لا يكون إلا على معلوم، فإذا بدأت بالنكرة فقلت: " رجل "، وأنت لا تقصد بها الجنس، وأن تعلم السامع أن الذي أردت بالحديث رجل لا امرأة، كان محالا أن تقول: " إني قدمته لأنبه المخاطب له"، لأنه يخرج بك إلى أن تقول: إني أردت أن أنبه السامع لشيء لا يعلمه في جملة ولا تفصيل، وذلك ما لا يشك في استحالته " ((٣٥).

فدائرة التنبيه عند عبدالقاهر تكمن في العناية بشأن المقدَّم وهذا ما قرره في تقديم الفعل المنفي على المفعول في قوله: " إذا قلت: "ما فعلت"، كنت نفيت عنك فعلا لم يثبت أنه مفعول وإذا قلت: "ما أنا فعلت"، كنت نفيت عنك فعلا يثبت أنه مفعول، تفسير ذلك: أنك إذا قلت: "ما قلت هذا"، كنت نفيت أن تكون قد قلت ذاك، وكنت نظرت في شيء لم يثبت أنه مقول؟، وإذا قلت: "ما أنا قلت هذا"، كنت نفيت أن تكون القائل له، وكانت المناظرة في شيء ثبت أنه مقول، وكذلك إذا قلت: "ما ضربت زيدا"، كنت نفيت عنك ضربه، ولم يجب أن يكون قد ضرب، بل يجوز أن يكون ضربه غيرك، وأن لا يكون قد ضرب أصلا، وإذا قلت: "ما أنا ضربت زيدا"، لم تقله إلا وزيد مضروب، وكان القصد أن تنفي أن تكون أنت الضارب " ((٣٦).

وظل عبدالقاهر ـ كعادته ـ يُفصل للقارىء مضمون تقديم المفعول وتأخيره في النفي في قوله: فإذا قلت: " ما ضربت زيدا "، فقدمت الفعل، كان المعنى أنك قد نفيت أن يكون قد وقع ضرب منك على زيد، ولم تعرض في أمر غيره لنفي ولا إثبات، وتركته مبهما محتملا، وإذا قلت: " ما زيدا ضربت "، فقدمت المفعول، كان المعنى على أن ضربا وقع منك على إنسان، وظن أن ذلك الإنسان زيد، فنفيت أن يكون إياه، فلك أن تقول في الوجه الأول: " ما ضربت زيدا ولا أحدا من الناس "، وليس لك ذلك في الوجه الثاني، فلو قلت: " ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس "، كان فاسدا " ((٣٧)

وجملة قول عبدالقاهر في تقديم المفعول وتأخيره في جملة النفي قضية موضحة بالشرح والتمثيل [٣٨].

٢- التقوية والتأكيد:

أطال عبدالقاهر الشرح والتوضيح لهذا الغرض ليثبت أن هذا الغرض لا يفيد القصر بطريقة مطردة في كل أحواله فإذا " أنك أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل، وتمنعه من الشك، فأنت لذلك تبدأ بذكره، وتوقعه أولا ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه، لكي تباعده بذلك من الشبهة، وتمنعه من الإنكار، أو من أن يظن بك الغلط أو التزيد، ومثاله قولك: " هو يعطي الجزيل"، و" هو يحب الثناء "، لا تريد أن تزعم أنه ليس هنا من يعطي الجزيل ويحب الثناء غيره، ولا أن تعرض بإنسان وتحطه عنه، وتجعله لا يعطي كما يعطي، ولا يرغب كما يرغب، ولكنك تريد أن تحقق على السامع أن إعطاء الجزيل وحب الثناء دأبه، وأن تمكن ذلك في نفسه"[٣٩].

ومن الأمثلة التي طرحها عبدالقاهر لإفادة التقوية والتأكيد قول الشاعر:

هُمُ يفرشونَ اللّبدَ كلَّ طِمِرَّةٍ..... وأجردَ سبَّاحٍ يبذُّ المُغَالِبَا

فهو " لم يرد أن يدعي لهم هذه الصفة دعوى من يفردهم بها، وينص عليهم فيها، حتى كأنه يعرض بقوم آخرين، فينفي أن يكونوا أصحابها. هذا محال. وإنما أراد أن يصفهم بأنهم فرسان يمتهدون صهوات الخيل، وأنهم يقتعدون الجياد منها٤، وأن ذلك دأبهم، من غير أن يعرض لنفيه عن غيرهم، إلا أنه بدأ بذكرهم لينبه السامع لهم، ويعلم بديا قصده إليهم بما في نفسه من الصف ليمنعه بذلك من الشك، ومن توهم أن يكون قد وصفهم بصفة ليست هي لهم، أو أن يكون قد أراد غيرهم فغلط إليه"[٤٠]

وعلى الجملة إن مصطلح التقديم والتأخير عند عبدالقاهر يرجع فائدته إلى التأليف والتركيب وذلك أن جملة الأصوات والألفاظ مرتبة عنده على نسق مخصوص

حسب ترتيبها في النفوس فـ " الألفاظ إذا كانت أوعية للمعاني، فإنها لا محالة تتبع المعاني في مواقعها، فإذا وجب لمعنى أن يكون أولا في النفس، وجب للفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق، فأما أن تتصور في الألفاظ أن تكون المقصودة قبل المعاني بالنظم والترتيب، وأن يكون الفكر في النظم الذي يتواصفه البلغاء فكرًا في نظم الألفاظ، أو أن تحتاج بعد ترتيب المعاني إلى فكر تستأنفه لأن تجيء بالألفاظ على نسقها، فباطل من الظن، ووهم يتخيل إلى من لا يوفي النظر حقه، وكيف تكون مفكرا في نظم الألفاظ، وأنت لا تعقل لها أوصافا وأحوالا إذا عرفتها عرفت أن حقها أن تنظم على وجه كذا؟" (٤١).

فعبد القاهر في جملته الأخيرة يُفرق بين المنشىء حين يرتب كلامه وبين البليغ، فالمنشىء يرتب معانيه بشكل تلقائي بينما البليغ يعمل بعقله وعاطفته ومشاعره في صوغ الكلام.

وممن تعرض لظاهرة التقديم والتأخير: **الإمام الزمخشري** (ت:٥٣٨هـ) أثناء تفسيره لآيات القرآن الكريم، فقد تحدث عن تقديم المسند إليه ومتعلقات الفعل والنكرة وغير ذلك، يقول في قوله تعالى:(**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ) سورة البقرة /١٥،"** فإن قلت: كيف ابتدئ قوله: " الله يستهزئ بهم" ولم يعطف على الكلام قبله، قلت: هو استئناف في غاية الجزالة والفخامة، وفيه أن الله سبحانه وتعالى، هو الذي يستهزئ بهم الاستهزاء الأبلغ،الذي ليس استهزاؤهم إليه باستهزاء ولا يؤبه له في مقابلته، لما ينزل بهم من النكال ويحل بهم من الهوان والذل، وفيه أن الله هو الذي يتولى الاستهزاء بهم انتقاما للمؤمنين، ولا يحوج المؤمنين أن يعارضوهم باستهزاء مثله"(٤٢).

وتحدث عن التقديم في قوله تعالى **(اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَنْعَامَ لِتَرْكَبُوا مِنْهَا وَمِنْهَا تَأْكُلُونَ) سورة غافر/٧٩**، قال الزمخشري " فإن قلت: لم قال لتركبوا منها ولتبلغوا عليها، ولم يقل، لتأكلوا منها ولتصلوا إلى منافع؟ أو هلا قال: منها تركبون

ومنها تأكلون وتبلغون عليها حاجة في صدوركم؟ قلت: في الركوب: الركوب في الحج والغزو، وفي بلوغ الحاجة: الهجرة من بلد إلى بلد لإقامة دين أو طلب علم، وهذه أغراض دينية إما واجبة أو مندوب إليها مما يتعلق به إرادة الحكيم، وأما الأكل وإصابة المنافع: فمن جنس المباح الذي لا يتعلق به إرادته: ومعنى قوله: وعليها وعلى الفلك تحملون وعلى الأنعام وحدها لا تحملون، ولكن عليها وعلى الفلك في البر والبحر، فإن قلت: هلا قيل: وفي الفلك، كما قال، قلنا احمل فيها من كل زوجين اثنين؟، قلت: معنى الإعلاء ومعنى الاستعلاء: كلاهما مستقيم؛ لأن الفلك وعاء لمن يكون فيها حمولة له يستعليها، فلما صح المعنيان صحت العبارتان " (٤٣).

أثر التقديم والتأخير عند المحدثين:

تناول كثيرٌ من المحدثين الحديث عن هذه الظاهرة والاستفادة منها في التطبيق والتحليل لتراكيب اللغة ومعانيها، فأهم من تحدَّث

عن هذه الظاهرة في العصر الحديث الدكتور/ فاضل السامرائي في قوله: " وقد جعل النحاة رتبًا بعضها أسبق من بعض، فإن جئت بالكلام على الأصل لم يكن من التقديم والتأخير، وإن وضعت الكلمة في غير مرتبتها دخلت في باب التقديم، وهذا هو الأصل في الكلام العربي، فالتقديم إما أن يكون بحسب الأصل أو بالعدول عن الأصل للعناية والاهتمام" (٤٤).

فقد تطور مصطلح التقديم والتأخير عند الدكتور/ فاضل السامرائي حتى عدَّه من أساليب مجيء الكلام على خلاف مقتضى الظاهر، كالالتفات، والإظهار موضع الإضمار وعكسه وأسلوب الحكيم، وتجاهل العارف...إلخ.

وممن تحدَّث عن التقديم والتأخير: الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه " من أسرار اللغة "، وقد ثار على سيبويه والإمام عبدالقاهر ورفض أثر التقديم والتأخير على المعنى في قوله " وليس يشفع في انحراف الفاعل عن موضعه ما ساقه سيبويه من

حديث العناية والاهتمام؛ إذ كما قال الجرجاني لم يذكر في ذلك مثالًا، كذلك لا يشفع في هذا الانحراف فلسفة عبدالقاهر حين أراد توضيح معنى الاهتمام بعبارته المشهورة " قتل الخارجيَّ زيدٌ" (٤٥).

وقال في موضع آخر: " فما قاله النحاة من جواز تقديم المفعول على فاعله، حين يؤمن اللبس لا مبرر له، من أساليب صحيحة ولا يعدو أن يكون رخصة مَنَّ بها علينا النحاة، دون حاجة ملحة إليها، غير أنَّا قد نقبلها في الشعر؛ وذلك أن للشعر أسلوبه الخاص" (٤٦).

فالدكتور/ إبراهيم أنيس أنكر الفائدة المرجوة من التقديم والتأخير في القرآن الكريم وأجازها في الشعر والنثر خاصة، وما ورد من التقديم والتأخير في القرآن الكريم كتقديم المفعول على الفاعل هو لرعاية الفاصلة القرآنية ليس إلَّا، فيقول في نحو قوله تعالى **(فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَىٰ) سورة طه/٦٧**، وقوله تعالى:**(فَلَمَّا جَاءَ آلَ لُوطٍ الْمُرْسَلُونَ) سورة الحجر /٦١**، يقول الدكتور / إبراهيم أنيس:" ولا نجد عنتًا أو مشقة حين نذكر أن نظام الفواصل القرآنية والحرص على موسيقاها هو الذي تطلب تأخير الفاعل في الآية الأولى، فارجع ما اكتنفها من آيات في سورة " طه "، وكذلك في الآية الثانية تلحظ أن نظام الفواصل هو الذي حتَّم تقديم المفعول على الفاعل" (٤٧).

فالتقديم والتأخير عند إبراهيم أنيس ليس له أثر في المعنى الدلالي التراكيبي في القرآن الكريم وإنما هو لرعاية الفاصلة القرآنية.

ومن خلال ما سبق ذكره لمصطلح " التقديم والتأخير " نستنتج شيئًا مهمًا ألا وهو توسيع دائرة اللغة العربية وعدم خضوعها للمعيارية(٤٨) التي تجعل اللغة تخضع لمقاييس محدَّدة، وإنما من خلال أسلوب " التقديم والتأخير " ترى اللغة خالفت النسق الأصلي في تقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل وصاحب الحال عليها... إلخ، فترى العناصر اللغوية تتحرك وتنطلق داخل التراكيب اللغوية، وهذا ما عبر عنه

الشيخ عبدالقاهر في حديثه عن " التقديم والتأخير بقوله: " هو باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرّف، بعيد الغاية، لا يزال يفترّ لك عن بديعة، ويفضي بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى شعرا يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك، أن قدّم فيه شيء، وحوّل اللّفظ عن مكان إلى مكان"(٤٩).

وقد أبرزت الدراسة من خلال الوقوف على أقوال العلماء وإشاراتهم لمصطلح التقديم والتأخير أن الإمام عبدالقاهر له الفضل الأول في اكتشاف أسرار التقديم والتأخير، ووضع قواعده وترسيخ أركانه، وبيان أسراره وأغراضه، وتحويله إلى فن بلاغي، حيث أشار العلماء قبله إلى دراسته ضمن أبواب النحو، وكانه بذلك وسع دائرته؛ للوقوف على دقائقه وأسراره البلاغية.

كما أبرزت الدراسة أن بعض المحدثين أنكروا أثر التقديم والتأخير وتأثيره على المعنى، وأنه يكون عند الحاجة الملحة في الشعر والنثر، وأما وروده في القرآن فيكون لرعاية الفاصلة والموسيقا، وهو ما ينكره البحث ولا يقبله بأي حال من الأحوال، فالتقديم والتأخير على حد قول الإمام عبدالقاهر، كثير الفوائد، جم المحاسن.

المبحث الثاني: توطئة عن التقديم والتأخير عند ابن جني (٣٩٢هـ):

جاء التقديم والتأخير عند ابن جني متوافقًا مع ما أقره النحويون في معالجة هذه القضية، فلم يتعدَّ النحو إلى البلاغة في تقديم ما حقه التأخير لنكتة بلاغية، كتقديم المفعول على عامله، وتقديم الخبر على المبتدأ، وتقديم الحال على صاحبها... إلخ.

وابن جني انطلق من مقولة سيبويه (١٨٠هـ) في قوله: " كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"(٥٠)، وقد ظلت هذه الجملة نبراسًا يضيء لمن يتعرض لهذه الظاهرة بالدراسة والتحليل.

وتحدَّث ابن جني في كتابه " الخصائص " عن التقديم والتأخير في باب " شجاعة العربية " وجعله على ضربين: " أحدهما ما يقبله القياس، والآخر ما يسهله الاضطرار"(٥١)، وقد أفاض ابن جني في الشرح والتفصيل فيما يجوز ويقبله القياس وما لا يقبله، فمما يجوز ويقبله القياس كتقديم المفعول على الفاعل تارةً وعلى الفعل تارةً أخرى ، كضرب " زيدًا عمرو "، وزيدًا ضرب عمرو، وكذلك الظرف نحو: قام عندك زيد، وعندك قام زيد، وسار يوم الجمعة جعفر، ويوم الجمعة سار جعفر، وكذلك الحال نحو: جاء ضاحكًا زيد، وضاحكًا جاء زيد، وكذلك الاستثناء نحو: ما قام إلا زيدًا أحد، ولا يجوز تقديم المستثنى على الفعل، الناصب له لو قلت: إلا زيدًا قام القوم ، فالقياس لايقبل هذا التركيب، والسبب في ذلك مضارعة الاستثناء البدل، ألا تراك تقول: ما قام أحد إلا زيدًا، وإلا زيد، والمعنى واحد فما جارى الاستثناء البدل امتنع تقديمه.

وما يصح ويجوز تقديمه خبر المبتدأ، نحو: قائم أخوك، وفي الدار صاحبك، وكذلك خبر كان وأخواتها على أسمائها، وعليها أنفسها، وكذلك خبر ليس؛ نحو: زيدًا ليس أخوك، ومنطلقين ليس أخواك، ويجوز تقديم المفعول له

على الفعل الناصبة؛ نحو قولك: طمعًا في برّك زرتك، ورغبة في صلتك قصدتك [٥٢].

ثم تحدث ابن جني عما لا يجوز تقديمه في قوله: ولا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل، نحو قولك: والطيالسة جاء البرد، من حيث كانت صورة هذه الواو صورة العاطفة ، فقبح كما قبح وزيد قام عمرو، ومما يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان الناصبة فعلًا متصرفًا ، فلا نجيز شحمًا تفقأت، ولا عرقًا تصببت، وقاس ذلك على الفاعل الذي لا يجوز تقديمه على الفعل، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم المميز؛ إذ كان هو الفاعل في المعنى على الفعل، كذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل كضُرِبَ زيدٌ؛ قياسًا على عدم تقديم الفاعل على الفعل، ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ، ولا الصفة على الموصوف ، ولا المبدل على المبدل منه ، ولا عطف البيان على المعطوف عليه...[٥٣].

وأثناء حديث ابن جني عن ما يجوز تقديمه وما لا يجوز نراه قعد قاعدة في قوله: " فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه، فأما خبر المبتدأ فلم يتقدَّم عندنا على رافعه؛ لأن رافعه ليس المبتدأ وحده ، إنما الرافع له "المبتدأ والابتداء" جميعًا، فلم يتقدم الخبر عليهما معًا، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ" [٥٤].

ففي قوله: " فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه " خالف مذهب الكوفيين في جواز تقديم الفاعل على الفعل إذا تقدم على الفاعل " إن " الشرطية في نحو: " إنْ زيدٌ أتاني آتِهِ "، فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل "[٥٥].

فابن جني خلال حديثه عن التقديم والتأخير فيما جاز تقديمه وما لا يجوز، لم يخالف القواعد النحوية في بيان معنى التقديم والتأخير، فابن جني لا يهمه إلَّا القياس وصحته وبيان العلة، فهو لا يتعدى إلى مصطلح المعنى وفائدته من التقديم والتأخير.

فالعناية والاهتمام في تقديم المفعول به التي أقرها سيبويه لم يأخذ بها ابن جني، وعدَّ هذا الاهتمام في شأن المقدم رأيًا خاصًا بسيبويه وحده، وصرح بذلك في قوله: " إن هذا ليس مرفوعًا إلى العرب ولا محكيًا عنها أنها رأته مذهبًا، وإنما هو شيء رآه سيبويه واعتقده قولًا ولسنا نقلد سيبويه ولا غيره في هذه العلة ولا غيرها، فإن الجواب عن هذا حاضر عتيد والخطب فيه أيسر "(٥٦).

فالتقديم للمفعول به على الفاعل عند ابن جني لم يكن لفائدة بلاغية تذكر، بل جعله قسمًا قائمًا برأسه؛ لأن المفعول في مذهب ابن جني وأستاذه أبي على الفارسي (ت:٣٧٧هـ) قد شاع عندهم واشتهر في تقديمه على الفاعل فلم يكن تقديمه لغرض بلاغي، يقول ابن جني: " والأمر في كثرة تقديم المفعول على الفاعل في القرآن، وفصيح الكلام متعالم غير مستنكر فلما كثر وشاع تقديم المفعول على الفاعل كان الموضع له، حتى إنه إذا أُخر فموضعه التقديم "(٥٧)، واستدل على ذلك بقول الشاعر:

جزى ربُّه عني عديَّ بنَ حاتمٍ... جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعل(٥٨)

فالشاعر " كأنه قال: جزى عديَّ بن حاتم ربُّه، ثم قدم الفاعل على أنه قد قدره مقدمًا عليه مفعوله، فجاز ذلك، ولا تستنكر هذا الذي صورته لك ولا يجف عليك فإنه مما تقبله هذه اللغة ولا تعافه ولا تتبشعه " (٥٩).

فالمفعول به في مذهب ابن جني وأستاذه أبي علي الفارسي عمدة في الجملة وذو شأن لا يقل عن فضل الفاعل، وأن الفعل إذا أسند إلى المفعول نحو البيت السابق تتغير صورته ويقدر تقديم المفعول على الفاعل، وهذا مقبول في اللغة وجائز، وكأن في بناء الفعل نحو المفعول معنى لا يكون في بناء الفعل إلى الفاعل.

فابن جني يعني بظاهرة التقديم والتأخير في كتابه "الخصائص" القياس والتعليل ولا يهتم بالمعاني البلاغية الناتجة عن التقديم والتأخير.

وعند التأمل في كتابه " **المحتسب** " نراه غاير هذا الكلام وتحدَّث عن التقديم من حيث معناه البلاغي بعيدًا عن القياس والتعليل، وهذا واضحٌ جليٌ أثناء حديثه عن تقديم المفعول به، فإنه يتحدث عن قيمته البلاغة من حيث العناية والاهتمام في قوله: " ينبغي أن يُعلم ما أذكره هنا؛ وذلك أن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل؛ كضرب زيد عمرًا، فإذا عناهم ذكر المفعول قدَّموه على الفاعل، فقالوا: ضرب عمرًا زيد، فإن ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبِه، فقالوا: عمرًا ضرب زيد، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رَبُّ الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضلة، فقالوا: عمرو ضربه زيد، فجاءوا به مجيئًا ينافي كونه فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا: عمرو ضرب زيد، فحذفوا ضميره ونَوَوه ولم ينصبوه على ظاهر أمره؛ رغبة به عن صورة الفضلة، وتحاميًا لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنه مخصوص به، وألغَوْا ذكر الفاعل مظهرًا أو مضمرًا، فقالوا: ضُرِبَ عمرو، فاطُّرح ذكر الفاعل ألبتة، نعم، وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل ألبتة، وهو قولهم: أُولعت بالشيء، ولا يقولون: أولعني له كذا، وقالوا: ثُلِجَ فؤاد الرجل، ولم يقولوا: ثَلَجَهُ كذا، وامتُقع لونه، ولم يقولوا: امتقعه كذا، ولهذا نظائر، فرفضُ الفاعل

هنا ألبتة واعتماد المفعول به ألبتة دليل على ما قلناه... حتى أضمروا له فعلًا ينصبه، ومع هذا فالرفع فيه أقوى وأعرب، وهذا ضد ما ذكرته من جعلهم إياه ربَّ الجملة ومبتدأها في قولهم: زيد ضربته، قيل: هذا وإن كان على ما ذكرتَه فإن فيه غرضًا من موضع آخر؛ وذلك أنه إذا نصب على ما ذكرت فإنه لا يعدم دليل العناية به، وهو تقديمه في اللفظ منصوبًا، وهذه صورة انتصاب الفضلة مقدمة لتدل على قوة العناية به... " (٦٠).

فالسر وراء تقديم المفعول والعناية والاهتمام به عند ابن جني ترجع إلى أربعة مراتب، تقديم المفعول به على الفاعل فقط، وتقديمه منصوبًا ومرفوعًا على الفعل، وتقديمه في أعلى مراتب العناية حين لم يذكر الفاعل وبُني الفعل للمفعول وخُص به.

ولا يزال ابن جني يؤكد معنى العناية في تقديم المفعول به في قوله: "ومن شدة قوة العناية بالمفعول أن جاءوا بأفعال مسندة إلى المفعول ولم يذكروا الفاعل معها أصلا، وهي نحو قولهم: امتُقِعَ لونُ الرجل، وانقُطِعَ به، وجُنَّ زيدٌ، ولم يقولوا: امتقعه ولا انقطعه، ولا جنه، ولهذا نظائر، فهذا كإسنادهم الفعل إلى الفاعل البتة فيما لا يتعدى، نحو قام زيد، وقعد جعفر"(٦١)، فالمفعول به في هذه الجمل هو المنوط به من حيث العناية والاهتمام.

وابن جني كما ذكرت آنفا لم يقف على هذا الحد من العناية بالمفعول به في التقديم، بل جعل عود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة قيمته البلاغية، وترجع إليه العرب في ذوقها الأصيل، وأن هذا لا يمثل شذوذًا ولا خروجًا عن قواعد النحو، بل للعناية والاهتمام به(٦٢).

المبحث الثالث: نماذج من التقديم والتأخير عند ابن جني في كتابه المحتسب.

أولاً: التقديم والتأخير في ترتيب الكلمات:

هذا النوع من التقديم والتأخير في القراءات الشاذة، وإن كان لا يؤثر على معاني الإعراب إلَّا أنه له فائدة بلاغية تدور حول الاهتمام والعناية بالأمر المقدَّم، فمن ذلك ما ورد في تقديم خبر جملة الصفة في قراءة أنس بن مالك: " كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ ثابتٍ أَصْلُهَا " في قوله ﷻ:(أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ [٦٣])، يقول أبو الفتوح: " قراءة الجماعة: " أَصْلُهَا ثَابِتٌ " أقوى معنى؛ وذلك أنك إذا قلت: " ثابت أصلها " فقد أجريت ثابتًا صفة على شجرة، وليس الثبات لها؛ إنما هو للأصل، ولعمري إن الصفة إذا كانت في المعنى لِما هو من سبب الموصوف جرت عليه؛ إلا أنها إذا كانت له كانت أخص لفظا به.

وإذا كان الثبات في الحقيقة إنما هو للأصل فالمعتمد بالثبات هو الأصل، فبِقَدْر ذلك ما حسن تقديمه عناية به ومسارعة إلى ذكره، ولأجل ذلك قالوا: زيد ضربته"، فقدموا المفعول؛ لأن الغرض هنا ليس بذكر الفاعل؛ وإنما هو ذكر المفعول، فقدموه عناية بذكره، ثم لم يُقْنِع ذلك حتى أزالوه عن لفظ الفضلة وجعلوه في اللفظ رَبَّ الجملة، فرفعوه بالابتداء، وصارت الجملة التي إنما كان ذيلًا لها وفضلة ملحقة بها في قولهم: ضربت زيدًا، ثانية له، وواردة في اللفظ بعده، ومسندة إليه، ومخبَرًا بها عنه... إلَّا أن لقراءة أنس هذه وجهًا من القياس حسنًا؛ وذلك أن قوله: " ثَابِتٍ أَصْلُها " صفة لشجرة، وأصل الصفة أن تكون اسمًا مفردًا لا جملة، يدل على ذلك أن الجملة إذا جرت صفة للنكرة حُكم على موضعها بإعراب المفرد الذي هي واقعة موقعه، فإذا قال: "ثَابِتٍ أصلُها" فقد جرى لفظ المفرد صفة على النكرة، وإذا قال: " أصلُها ثابت " فقد وضع الجملة موضع المفرد، فالموضع إذن له لا لها، فإن قلت: فليس اللفظ مفردًا، ألا ترى أنه ثابت أصلها ؟ قيل: هذا لا يبلغ به صورة الجملة؛ لأن ثابتًا جارٍ في اللفظ على ما

قبله، وإنما فيه أنه وضع أصلها لتضمنه لفظ الضمير موضع الضمير الخاص بالأول، وليس كذلك " أصلها ثابت "؛ لأن معك صورة الجملة ألبتة، فهذا تقوية لقول أنس"(٦٤)، ففي قراءة أنس ﷺ أجريت الصفة على الشجرة، وقراءة الجماعة أعم في المعنى؛ لأن " فيها حسن التقسيم، إذ جاء أصلها ثابت وفرعها في السماء، يريد بالفرع أعلاها ورأسها، وإن كان المشبه به ذا فروع، فيكون من باب الاكتفاء بلفظ الجنس. ومعنى في السماء: جهة العلو والصعود لا المظلة " (٦٥).

ومن التقديم والتأخير:

"ما رُوى عن أبي بكر ﷺ عند خروج نفسه: "وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْحَقِّ بالْمَوْتِ"، وقرأ بها سعيد بن جبير وطلحة" (٦٦)، وقراءة الجماعة قوله ﷻ: (وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ ۖ (٦٧))، يقول أبو الفتوح في توجيه هذه القراءة: " لك في هذه الباء ضربان من التقدير: إن شئت علقتها بنفس "جاءت"، كقولك: جئت بزيد، أي: أحضرته وأجأته، وإن شئت علقتها بمحذوف، وجعلتها حالًا، أي: وجاءت سكرة الحق ومعها الموت، كقولنا: خرج بثيابه: أي: وثيابه عليه، ومثله قول الله ﷻ:(فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ ۖ (٦٨)) أي: وزينته عليه...، وكذلك القراءة العامة: (وَجَآءَتْ سَكْرَةُ ٱلْمَوْتِ بِٱلْحَقِّ) إن شئت علقت الياء بنفس " جاءت " على ما مضى، وإن شئت علقتها بمحذوف وجعلتها حالان فكأنه قال: وجاءت سكرة الموت ومعها الحق، فإن قلت: فكيف يجوز أن تقول: جاءت سكرة الحق بالموت، وأنت تريد به: وجاءت سكرة الموت بالحق، فياليت شعري أيتهما الجاثية بصاحبتها؟

قيل: لاشتراكهما في الحال، وقرب إحداهما من صاحبته صار كأن كل واحدة منهما جاثية بالأخرى؛ لأنهما ازدحمنا في الحال، واشتبكتا حتى صارت كل واحدة منهما جاثية بصاحبتها؛ كما يقول، الرجلان المتوافيان في الوقت

الواحد إلى المكان – كل واحد منهما لصاحبه –: لا أرى أأنا سبقتك، أم أنت سبقتني؟ " ((٦٩)).

وفي تقديم لفظ الحق على الموت له معنيين " فإن شئت أردت " بالحق " أَنَّهُ ﷻ، وإن شئت جعلت السكرة هِيَ الموت، أضفتها إلى نفسها كأنك قلت: جاءت السكرة الحقّ بالموت"(٧٠)، ففي إضافة السكرة إلى الحق في القراءة الشاذة معنى التفظيع والتهويل، وأنها هي السكرة التي كُتبت على الإنسان وأُوجبت له، وأنها حكمة، والباء للتعدية؛ لأنها سبب زهوق الروح لشدتها، أو لأن الموت يعقبها، فكأنها جاءت به، ويجوز أن يكون المعنى: جاءت ومعها الموت (٧١)، فالمعنى فيه تفظيع وتهويل للسامع.

ثانيا: التقديم والتأخير في الرتب النحوية:

جاء التقديم والتأخير في الرتب النحوية عند ابن جني في " المحتسب " يشغل حيزًا كبيرًا في التوجيه والتعليل لمسائل التقديم والتأخير التي جاءت في القراءات الشاذة، كتقديم خبر " كان " عليها، كما جاء في قوله ﷻ:(أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَيۡسَ لَهُمۡ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ إِلَّا ٱلنَّارُۖ وَحَبِطَ مَا صَنَعُواْ فِيهَا وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ (٧٢))، فقد قرأ أُبي وابن مسعود: "وباطِلًا ما كانوا يَعْمَلُون"، ووجَّه ابن جني هذه القراءة في قوله: "باطلًا " منصوب بـ "يعملون"، "ما" زائدة للتوكيد؛ فكأنه قال: وباطلًا كانوا يعملون، ومن بعد ففي هذه القراءة دلالة على جواز تقديم خبر كان عليها؛ كقولك: قائمًا كان زيد، وواقفًا كان جعفر، ووجه الدلالة من ذلك أنه إنما يجوز وقوع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل، و"باطلًا" منصوب بـ"يعملون"، والموضع إذن لـ"يعملون" لوقوع معموله متقدمًا عليه؛ فكانه قال: ويعملون باطلًا كانوا " (٧٣)، ففي نصب " باطلًا "على أنها في موضع المفعول به، وتحويل هيئة الجملة من الإسمية إلى الفعلية في هذه القراءة، يرسم لنا خسارة الكافرين وخيبتهم في الآخرة.

وضرب ابن جني مثالًا على ذلك ـ من قراءة الجمهور ـ يؤيد ما ذهب إليه من جواز تقديم خبر كان عليها في قوله ﷻ: (وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ [٧٤])، يقول ابن جني: "استدل أبو علي بذلك على جواز تقديم خبر كان عليها؛ لأن "إياكم" معمول "يعبدون"، وهو خبر كان، وإنما يجوز وقوع المعمول فيه؛ بحيث يجوز وقوع العامل على ما قدمناه" [٧٥].

ومن التقديم والتأخير:

" **قراءة ابن عباس وابن مسعود** " وَالسَّلاسِلُ يُسْحَبُون"، بفتح اللام"[٧٦]، وقراءة الجمهور:(إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسْحَبُونَ [٧٧])، حيث قرأ ابن عباس وابن مسعود: " وَالسَّلاسِلَ يُسْحَبُون "، بفتح اللام، بتقديم المفعول على الفعل، ووجه ابن جني هذه القراءة بقوله: " التقدير فيه إذ الأغلال في أعناقهم ويسحبون السلاسل، فعطف الجملة من الفعل والفاعل على التي من المبتدأ والخبر، كما عودلت إحداهما بالأخرى في نحو قوله:

أقيس بن مسعود بن قيس بن خالد... أموف بأدراع ابن ظبية أم تذم [٧٨]

أي: أأنت موف بها أم تذم؟ فقابل المبتدأ والخبر التي من الفعل والمفعول الجاري مجرى الفاعل،... وعلى أنه لو كان إذ في أعناقهم الأغلال والسلاسل يسحبون لكان أمثل قليلا؛ من قبل أن قوله: في أعناقهم الأغلال يشبه في اللفظ تركيب الجملة من الفعل والفاعل؛ لتقدم الظرف على المبتدأ، كتقدم الفعل على الفاعل، مع قوة شبه الظرف بالفعل"[٧٩].

وفي تقديم المفعول " السلاسَ "بالنصب على الفعل " يسحبون" تشديدًا على الكافرين وتبكيتًا لهم، حيث يكلفون ذلك وهم لا يُطيقون، "قال ابن عباس: في قراءة من

نصب والسلاسل، وفتح ياء يسحبون إذا كانوا يجرونها، فهو أشد عليهم، يكلفون ذلك وهم لا يطيقون"(٨٠).

ومن التقديم والتأخير:

"قراءة عبد الله بن يزيد: " أَحَقٌّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهُ رِجَالٌ " بكسر هاء " فيه " الأولى، وضم هاء " فيه " الآخرة مختَلَستين " (٨١)، وقراءة الجمهور جر " فيه " الأولى والثانية، قال ﷻ: (لَا تَقُمۡ فِيهِ أَبَدٗاۚ لَّمَسۡجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقۡوَىٰ مِنۡ أَوَّلِ يَوۡمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِۚ فِيهِ رِجَالٞ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُطَّهِّرِينَ (٨٢))، وعلى القراءة الشاذة " أَحَقٌّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهُ رِجَالٌ " جواز تقديم الجر على الرفع، وقد وجَّه ابن جني هذه القراءة بقوله: "أصل حركة هذه الهاء الضم، وإنما تكسر إذا وقع قبلها كسرة أو ياء ساكنة، كقولك: مررت به، ونزلت عليه، وقد يجوز الضم مع الكسرة والياء، وقد يجوز إشباع الكسرة والضمة ومطلهما إلى أن تحدث الواو والياء بعدهما، نحو: مررت بهِي وبهُو، ونزلْتُ عليهِي وعليهُو، وهذا مشروح في أماكنه؛ لكن القول في كسر "فيه" الأولى وضم "فيه" الثانية"(٨٣).

ثمَّ وجه ابن جني فائدة التقديم للكسر على الضم في قوله: " فإن قيل: فَلِمَ كُسر الأول وضُم الآخر وهلا عُكس الأمر؟ ففيه قولان؛ أحدهما: أن الكسر في نحو هذا أفشى في اللغة فقُدِّم، والضم أقل استعمالًا فأُخر، والثاني: وهو أغمض؛ وهو أن " فيه " الأولى ليست في موضع رفع؛ بل هي منصوبة الموضع بقوله ﷻ: " تَقُوم" من قوله: "أَحَقٌّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ "، و" فيه " من قوله: " فِيهِ رِجَالٌ " في موضع الرفع؛ لأنه خبر مبتدأ مقدم عليه، والمبتدأ "رجال"، و"فيه" خبر عنه، فهو مرفوع الموضع، فلما كان كذلك سُبقت الضمة لتصور معنى الظرف"(٨٤).

وقد استطرد ابن جني هذا الموضع بالشرح والتعليل لفائدة ضم " فيه " الثانية في قوله: " ومعاذ الله أن نقول: إن ضمة الهاء من " فيه " عَلَم رفع، كيف ذلك والهاء مجرورة الموضع " بفي " ؟ نعم وهي اسم مضمر، والمضمر لا إعراب في شيء منه، وهي أيضًا مكسورة في أكثر اللغة، هل يجوز أن يظن أحد أن الضمة فيها علَم رفع؟ لكن الكلمة مرفوعة الموضع، وتصوُّر معنى الرفع فيها أسبق إلى اللفظ، كما ذهب بعضهم في ضمة تاء المتكلم في نحو: قمتُ وذهبتُ إلى أنها إنما بُنيت على الضم لَمْحا لموضعها من الإعراب؛ إذ هي مرفوعة، وكانت أقوى من تاء المذكر والمؤنث في نحو: قمتَ وقمتِ؛ فكانت لذلك أحق بذلك.

وليس الظرف هنا وصفًا لمسجد؛ بل هو على الاستئناف، والوقف عندنا على قوله: " أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ "، ثم استؤنف الكلام فقيل: " فِيهِ رِجَالٌ "، وهذا أولى من أن يُجعل الظرف وصفًا " لمسجد"؛ لما فيه من الفصل بين النكرة وصفتها بالخبر الذي هو " أحق "، ولأنك إذا استأنفت صار هناك كلامان، فكان أفخر من الوصف من حيث كانت الصفة مع موصوفها كالجزء الواحد"(٨٥).

ثمَّ طرح ابن جني فكرة التقديم والتأخير لهذه القراءة بالتوجيه والتعليل في قوله: "أنه لو كسرهما جميعًا أو ضمهما جميعًا لكان جميلًا حسنًا، غير أن الذي سوَّغ الخلاف بينهما عندي هو تكرير اللفظ بعينه؛ لأنه لو قال: " فيهِ فيهِ "، أو " فيهُ فيهُ " لتكرَّر اللفظ عينه ألبتة، وقد عرفنا ما عليهم في استثقالهم تكرير اللفظ حتى أنهم لا يتعاطونه إلا فيما يتناهى عنايتهم به، فيجعلون ما ظهر من تَجشمهم إياه دلالة على قوة مراعاتهم له، نحو قولهم: ضربت زيدًا ضربت، وضربت زيدًا زيدًا، وقولهم: قم قائمًا قم قائمًا، وقولهم فيما لا محالة في توكيده؛ أعني الأذان: الله أكبر الله أكبر، الله أكبر الله أكبر "(٨٦).

ثم ذكر ابن جني توضيح المسألة في قوة الكلفة عليهم في تكرير اللفظ وحركته الإعرابية في قوله: " ومما يدلك على قوة الكلفة عليهم في التكرير أنهم لما صاغوا

ألفاظ التوكيد لم يُرَدِّدوها بأعيانها؛ وذلك كقولهم: جاءني القوم أجمعون أكتعون أبصعون، فخالفوا بين الحروف؛ لكن أعادوا حرفًا واحدًا منها تنبيهًا على عنايتهم وإعلانهم أنه موضع يختارون تجشم التكرير من أجله، وجعلوا الحرف المعاد منه لامَه لأنه مقطع، والعناية بالمقاطع أقوى منها بِمَدْرَج الألفاظ.

ألا تراهم يتسمحون بحشو البيت في اختلافه، فإذا وصلوا إلى القافية راعوها ووفَّقوا بين أحكامها؛ أعني: في الروي والوصل والخروج والرِّدْف والتأسيس والحركات؟ وسبب ذلك أنه مقطع، والمعول في أكثر الأمر عليه..."(٨٧).

ومن التقديم والتأخير:

" قراءة الحسن والأعمش: " رُكُوبُهُم " بضم الراء، وقرأ: " رَكُوبَتُهُمْ " عائشة وأبي بن كعب"(٨٨)، وما عليه قراءة الجمهور النصب قال:ﷻ (وَذَلَّلْنَاهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ (٨٩))، وعلى القراءة الشاذة جواز تقديم المضاف أو تأخيره على المضاف إليه لفظًا أو معنى، قال أبو الفتح في توجيه هذه القراءة: " أما الرُّكوب، بضم الراء فمصدر، والكلام محمول على حذف المضاف مقدما أو مؤخرا، فإن شئت كان التقدير فيها ذو رُكُوبهم، وذو الرُّكوب هنا هو المركوب، فيرجع المعنى بعد إلى معنى قراءة من قرأ: " رَكُوبهم" بفتح الراء، و" رَكُوبَتُهُمْ "، وإن شئت كان التقدير فمن منافعها أو من أغراضها رُكوبهم، كما تقول لصاحبك: من منافعك إعطاؤك لي، ومن بركاتك وصول الخير إليّ على يدك"(٩٠).

ويوضح ابن جني جواز تقديم المضاف على المضاف إليه في اللفظ أو المعنى في قوله: " إن قدرته على أنه: فمن منافعها رُكُوبُهُمْ، فإنما حذفت من الخبر؛ لأن تقديره: فَرُكُوبُهُمْ منها، فهو – وإن كان مقدما في اللفظ – مؤخر في المعنى، وإن قدرته على معنى: فمنها ذو رُكُوبُهُمْ، فَحَسَنٌ أيضا، وإن كان مقدما في المعنى فإنه مؤخر في اللفظ"(٩١).

ومـن التقـديـم والتـأخيـر:

"قراءة ابن عباس وسعيد بن جبير: "مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ لَهنّ غَفُورٌ رَحِيمٌ"(٩٢)، وقـراءة الجمهـور: (وَمَن يُكْرِههُّنَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ مِنۢ بَعْدِ إِكْرَٰهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ (٩٣))، وفـي قراءة ابن عباس وسعيد بن جبير: "مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ لَهنّ غَفُورٌ رَحِيمٌ" تقدَّم الجار والمجرور على الخبر، والقياس: " "مِنْ بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَحِيمٌ لَهنّ "، قال ابن جني في توجيه هذه القراءة: " اللام في " لهن" متعلقة بـ" غفور"؛ لأنها أدنى إليها، ولأن فعولا أقعد في التعدي من فعيل، فكأنه قال: فإن الله من بعد إكراههن غفور لهن، ويجوز أن تكون أيضا متعلقة بـ " رحيم "؛ وذلك أن ما لا يتعدى قد يتعدى بحرف الجر، ألا تراك تقول: هذا مارٌّ بزيد أمس، فتعمل اسم الفاعل وهو لما مضى؛ لأن هناك حرف الجر، وإن كنت لا تعديه فتنصب به وهو لما مضى؟ فكذلك يجوز تعلق اللام في " لهن" بنفس " رحيم "، وإن كنت لا تجيز: هذا رحيم زيدا، على مذهب الجماعة غير سيبويه ولأجل اللام في " لهن ".

فإن قلت: فإذا كانت اللام في " لهن " متعلقة بـ " رحيم " وإنما يجوز أن يقع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل أَفَتُقَدِّمُ " رحيما" على " غفور" وهو تابع له؟ قيل: اتباعه إياه لفظا لا يمنع من جواز تقديم رحيم على غفور؛ وذلك أنهما جميعا خبران لـ "إنّ"، وجاز تقدم أحد الخبرين على صاحبه؛ فتقول: هذا حلو حامض، ويجوز: هذا حامض حلو، فلك إذًا أن تقول: فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم، وإن شئت رحيم غفور"(٩٤).

فعلى هذه القراءة أجاز ابن جني تقديم أحد الخبرين على الآخر، فيجوز لك أن تقول من بعد إكراههن غفور رحيم، بتقديم المغفرة على الرحمة، ويجوز لك أن تقدَّم الرحمة على المغفرة فتقول: " رحيم غفور ".

وفي تقديم الرحمة على المغفرة يقول ابن جني: " ويحسِّن ذلك هنا أيضا شيء آخر، وهو أن الرحمة كأنها أسبق رتبة من المغفرة؛ وذلك أنه ﷻ إنما يرحم فيغفر، فكأن رتبة الرحمة أسبق في النفس من رتبة المغفرة؛ فلذلك جاز، بل حسن تعليق اللام في " لهن " بنفس " رحيم" وإن كان بعيدا عنها؛ لما ذكرناه من كون الرحمة سببا للمغفرة، فإذا كانت في الرتبة قبلها معنًى حسن أن تكون قبلها لفظا أيضا.

فإن جعلت " رحيم" صفة لـ"غفور" لم يجز أن تعلِّق في " لهن " بنفس " رحيم "؛ لامتناع تقدم الصفة على موصوفها، وإذا لم يجز أن يُنوى تقديمها عليه لم يجز أن تضع ما تعلق بها قبله لأنه إنما يجوز أن يقع المعمول بحيث يجوز أن يقع العامل فيه، وأنت إذا جعلت رحيما صفة لـ" غفور" لم يجز أن تقدمه عليه؛ لامتناع جواز تقدم الصفة على موصوفها إذا كانت حالة منه محل آخر أجزاء الكلمة من أولهما " [٩٥].

ومن التقديم والتأخير

"قراءة يزيد البربري: " وَعُلِّمَ آدَمُ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا " [٩٦]، بتقديم رتبة الفضلة[٩٧] برفع " آدم " وبناء الفعل للمفعول "عُلِّمَ "؛ ليدل على درجة الاهتمام بالمفعول في تقديم رتبته وتغيير حكمه، يقول أبو الفتوح: " ينبغي أن يُعلم ما أذكره هنا؛ وذلك أن أصل وضع المفعول أن يكون فضلة وبعد الفاعل؛ كضرب زيد عمرًا، فإذا عناهم ذكر المفعول قدَّموه على الفاعل، فقالوا: ضرب عمرًا زيد، فإن ازدادت عنايتهم به قدموه على الفعل الناصبة، فقالوا: عمرًا ضرب زيد، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه رَبُّ الجملة، وتجاوزوا به حد كونه فضلة، فقالوا: عمرو ضربه زيد، فجاءوا به مجيئًا ينافي كونه فضلة، ثم زادوه على هذه الرتبة فقالوا: عمرو ضرب زيد، فحذفوا ضميره ونَوَوه ولم

ينصبوه على ظاهر أمره؛ رغبة به عن صورة الفضلة، وتحاميًا لنصبه الدال على كون غيره صاحب الجملة، ثم إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له، وبنوه على أنه مخصوص به، وألغَوْا ذكر الفاعل مظهرًا أو مضمرًا، فقالوا: ضُرب عمرو، فاطُّرح ذكر الفاعل ألبتة، نعم، وأسندوا بعض الأفعال إلى المفعول دون الفاعل ألبتة، وهو قولهم: أُولعت بالشيء، ولا يقولون: أولعني له كذا، وقالوا: ثُلِجَ فؤاد الرجل، ولم يقولوا: ثَلَجَهُ كذا، وامتُقع لونه، ولم يقولوا: امتقعه كذا، ولهذا نظائر، فرفضُ الفاعل هنا ألبتة واعتماد المفعول به ألبتة دليل على ما قلناه فأعرفه، وأظنني سمعت: أولعني به كذا، فإن كان كذلك فما أقله أيضا!، وهذا كله يدل على شدة عنايتهم بالفضلة؛ وإنما كانت كذلك لأنها تجلو الجملة، وتجعلها تابعة المعنى لها، ألا ترى أنك إذا قلت: رغبت في زيد، أُفيد منه إيثارك له، وعنايتك به، وإذا قلت: رغبت عن زيد، أُفيد منه اطراحك له، وإعراضك عنه، ورغبت في الموضعين بلفظ واحد... فإذا ثبت بهذا كله قوة عنايتهم بالفضلة حتى ألغوا حديث الفاعل معها، وبنَوا الفعل لمفعوله فقالوا: ضُرِبَ زيدٌ – حَسُن قوله ﷻ: "وَعُلِّمَ آدَمُ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا" لما كان الغرض فيه أنه قد عَرَفَها وعَلِمَها، وآنس أيضًا علم المخاطبين بأن الله ﷻ هو الذي علمه إياها بقراءة مَن قرأ: (وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ[٩٨]) [٩٩].

الخاتمة:

- كتاب « المحتسب » هو من مؤلفات ابن جني المتأخرة، كتبه في أواخر سنينه عندما تصدر للتدريس في بغداد، والكتاب يختص بجمع ودراسة وتوجيه القراءات القرآنية الشادة، وهو أول مصنف يعني بالاحتجاج لتلكم القراءات.
- ابن جني، كغيره من النُحاة، من المؤيديين للمعيار اللغوي في الحكم على القراءات، إلى جانب معايير أخرى عمل بها ابن جني في « المحتسب ».
- ذكر وجمع إجتهادات بعض العلماء لما ورد في تعريف التقديم والتأخير للوقوف علي آرائهم المختلفه في هذا الباب مقارنة بابن جني.
- ذكر الفوائد الهامه لهذا الباب الذي يعتبر من أهم أبواب البلاغة.
- جاء رأي أبن جني في التقديم والتأخير متوافقا مع ما أقره النحويون في معالجة هذه القضية.
- مغايرة ابن جني لمفهوم التقديم والتأخير بين الغرض النحوي كما جاء في الخصائص وبين الغرض البلاغي كما جاء في المحتسب.
- التفت ابن جني في الحكم على القراءات أيضا إلى سند القراءة وموافقتها للمصاحف، وهي المعايير التي اتفق عليها القراء في وصف القراءة بالصحة أو الشذوذ. يستعمل ابن جني القراءات المتواترة؛ ليحتج للقراءات الشاذة، فيحاول التوفيق بينهما حتى يقنع القراء أن الشاذ لم يأت بما يخالف الشائع والمشهور، وهكذا لا يوجد دافع لرفضه. قد يقف ابن جني على قرائتين متناقضتين تماماً، فلا يرجح إحداهن؛ لأن هذا سيفضي به إلى تخطئة الأخرى، وهو ما يخالف منهجه، ولكنه يجتهد في التوفيق بين القرائتين المتناقضتين.
- في دراسته القراءات القرآنية تطرق ابن جني إلى تفسير بعض الآيات، خاصة عندما يفاضل بين القراءات وفقاً لمعناها.

الهوامش

(١) **تنظر ترجمة ابن جني في: نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، أبو البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي. مكتبة المنار – الزرقاء. الطبعة الثالثة – ١٩٨٥، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، جلال الدين السيوطي،تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم،المكتبة العصرية – صيدا، ١٩٦٤، **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم**، أبو الفرج بن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الأولى – ١٩٩٢.**الذريعة إلى تصانيف الشيعة**. آغا برزك الطهراني، دار الأضواء – بيروت. الطبعة الثالثة، تاريخ النشر غير مُدوَّن.

(٢) ديوان عنترة العبسي (ص:٨٥)، مطبعة الآداب لأمين الخوري، بيروت، ط /٤، ١٨٩٣م.

(٣) أساس البلاغة للزمخشري (ت: ٥٣٨هـ)، تح/محمد باسل عيون السود، مادة " قدم " (٥٨/٢)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

(٤) لسان العرب لابن منظور، مادة " قدم " (٤٦٤/١٢)، طبعة دار صادر، بيروت، ط،١٤١٤هـ.

(٥) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين ابن الأثير (ت: ٦٣٧هـ)، تح/أحمد الحوفي، بدوي طبانة (١٨٤/٢)، طبعة دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة . القاهرة.

(٦) لسان العرب، مادة " أخر" (١٢/٤). البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت: ٧٩٤هـ)، تح/ محمد أبو الفضل إبراهيم (٢٦٤/٢)، طبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط١، ١٣٧٦هـ – ١٩٥٧م.

(٧) ينظر: المعجم المفصل في علوم اللغة لمحمد التونجي، وراجي الأسمر، تح/الدكتور إيميل يعقوب (١٣٥/١)، دار الكتب العلمية بيروت، وينظر: ظاهرة التقديم والتأخير في الكلام وأثرها في تشكيل المعنى " قصص القرآن " أنموذجًا، إعداد الطالبتين / يسعد سهام، كماش حياة (ص: ١٤)، مذكرة التخرج لاستكمال شهادة الماستر، جامعة عبدالرحمن ميرة الجزائر، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي ٢٠١٦،٢٠١٧م.

(٨) الكتاب لسيبويه (١٢٧/٢).

(٩) الكتاب لسيبويه (٣٤/١).

(١٠) المرجع السابق (٤٢/١).

(١١) الكتاب لسيبويه (٥٦/١).

(١٢) المرجع السابق (٨٠/١،٨١).

(١٣) الكتاب لسيبويه (٨١/١).

(١٤) الكتاب لسيبويه (١٧١/٣).

(١٥) المرجع السابق (٣٤/١).

(١٦) الكتاب لسيبويه (٣١/١).

(١٧) مجاز القرآن لأبي عبيدة، تح/ محمد فواد سزگين (١٢/١)، طبعة مكتبة الخانجى – القاهرة، ١٣٨١هـ.

(١٨) مجاز القرآن لأبي عبيدة (١٢/١).

(١٩) البرهان في وجوه البيان لأبي الحسين إسحاق بن وهب الكاتب، تح/ د. حفني محمد شرف " أستاذ البلاغة، والنقد الأدبي المساعد – كلية دار العلوم، جامعة القاهرة " (ص:١٢٦)، طبعة مكتبة الشباب القاهرة، مطبعة الرسالة، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

(٢٠) ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي، رواية ثعلب لأبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت: ٢٣١ هـ)، تح/عبد القدوس أبو صالح (٩/١)،مؤسسة الإيمان جدة، ط١، ١٩٨٢ م – ١٤٠٢هـ.

(٢١) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني (ص:١٨٩)، الناشر/ محمد علي بيضون، ط١، ١٤١٨هـ–١٩٩٧م.

(٢٢) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، تح/ محمود شاكر(ص:١٠٦) طبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

(٢٣) دلائل الإعجاز، تح/ محمود شاكر (ص:١٠٦).

(٢٤) دلائل الإعجاز (ص:١٠٧).

(٢٥) دلائل الإعجاز، تح/محمود شاكر (١١٠،١١١).

(٢٦) ينظر: المرجع السابق (ص: ١١١).

(٢٧) ينظر: المرجع السابق (ص: ١١٧).

[٢٨] دلائل الإعجاز (ص: ١١٢١).

[٢٩] المرجع السابق (ص: ١١٢٤).

[٣٠] المرجع السابق (ص: ١١٢٨).

[٣١] المرجع السابق (ص: ١١٣٨).

[٣٢] المرجع السابق (ص: ١٤٢).

[٣٣] دلائل الإعجاز، تح/ محمود شاكر (ص:٢٨٦).

[٣٤] المرجع السابق (ص:٢٨٦).

[٣٥] دلائل الإعجاز (ص: ١٤٥).

[٣٦] دلائل الإعجاز (ص: ١٢٤).

[٣٧]المرجع السابق (ص: ١٢٦).

[٣٨] المرجع السابق (ص: ١٢٤،١٢٧).

[٣٩] دلائل الإعجاز (ص:١٢٩،١٢٨)

[٤٠] دلائل الإعجاز (ص: ١٢٩،١٣٠)

[٤١] دلائل الإعجاز (ص:٥٢،٥٣).

[٤٢] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري (٦٧/١)، طبعة دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

[٤٣] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري (١٨١/٤).

[٤٤] الجملة العربية تأليفها وأقسامها للدكتور فاضل السامرائي (ص:٣٧)، طبعة بغداد، منشورات المجمع العلمي، ١٩٩٨م.

[٤٥] من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس (ص: ٢٤٤)، طبعة مكتبة الإنجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٥م.

[٤٦] المرجع السابق (ص: ٢٤٤).

[٤٧] من أسرار اللغة (ص:٢٤٥).

(٤٨) المعيار: " الْعيار و (فِي الفلسفة) نموذج مُتَحَقق أَو مُتَصَوّر لما يَنْبَغِي أَن يكون عَلَيْهِ الشَّيْء وَمِنْه الْعُلُوم المعيارية وَهِي الْمنطق والأخلاق وَالْجمال وَنَحْوهَا ". المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار" (٦٣٩/٢)، طبعة دار الدعوة.

(٤٩) دلائل الإعجاز في علم المعاني للشيخ عبدالقاهر الجرجاني (ت: ٤٧١هـ)، تح/الدكتور عبد الحميد هنداوي (ص:٧٧)، طبعة دار الكتب العلمية – بيروت، ط١٤٢٢،١هـ – ٢٠٠١م.

(٥٠) الكتاب لسيبويه، تح/عبد السلام محمد هارون (٣٤/١)، ط مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ– ١٩٨٨م.

(٥١) الخصائص لابن جني (٣٨٤/٢) طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

(٥٢) المرجع السابق (٣٨٥،٣٨٦/٢).

(٥٣) الخصائص لابن جني (٣٨٧،٣٨٦).

(٥٤) المرجع السابق (٣٨٧).

(٥٥) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لابن الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، المسألة " ٨٥ " (٥٠٤/٢)، طبعة المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.

(٥٦) الخصائص لابن جني (٢٩٩/١).

(٥٧) الخصائص (٢٩٨/١).

(٥٨) البيت: في هجاء عدي بن حاتم الطائي، وهو من شواهد الخصائص (١/ ٢٩٤)، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (ت: ٧٦١هـ)، تح/يوسف الشيخ محمد البقاعي (١١٠/٢)، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

(٥٩) المرجع السابق (٢٩٨/١).

(٦٠) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني (٦٦،٦٥/١)، طبعة وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.

(٦١) المحتسب لابن جني (١٨٤/٢).

(٦٢) فعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة في نحو: " ضرب غلامه زيدًا "، و " جزى ربُّه عني

عديَّ بنَ حاتمٍ " " فإن رجوع الضمير إلى المفعول المتأخر لفظًا ممتنع عند الجمهور، لئلا يلزم رجوعه إلى ما هو متأخر لفظًا ورتبة ". الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني (ت: ٧٣٩هـ)، تح/محمد عبد المنعم خفاجي (٢٨/١)، طبعة دار الجيل بيروت، ط٣.

(٦٣) سورة إبراهيم، الآية (٢٤).

(٦٤) المحتسب (٣٦٢/١،٣٦٣).

(٦٥) البحر المحيط في التفسير لأبي حيان (٤٣٢/٦).

(٦٦) المحتسب (٢٨٣/٢).

(٦٧) سورة ق الآية (١٩).

(٦٨) سورة القصص من الآية (٧٩).

(٦٩) المحتسب لابن جني (٢٨٣/٢،٢٨٤).

(٧٠) معاني القرآن لأبي زكريا الفراء (ت: ٢٠٧هـ)، تح/أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي (٧٨/٣)، طبعة دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١.

(٧١) ينظر: الكشاف للزمخشري (٣٨٦/٤)، طبعة دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣،١٤٠٧هـ.

(٧٢) سورة هود (١٦).

(٧٣) المحتسب لابن جني (٣٢١/١).

(٧٤) سورة سبأ الآية (٤٠).

(٧٥) المحتسب لابن جني (٣٢١/١).

(٧٦) المحتسب (٢٤٤/٢).

(٧٧) سورة غافر الآية (٧١).

(٧٨) البيت لراشد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود بن قيس بن خالد الشيباني. المفضليات للمفضل الضبي (ت: نحو ١٦٨هـ)، تح/ أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون (ص:٣٠٩)، طبعة دار المعارف – القاهرة، ط٦.

(٧٩) المحتسب لابن جني (٢٤٤/٢).

(٨٠) البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ)، صدقي محمد جميل (٢٧٢/٩)، طبعة دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.

(٨١) المحتسب لابن جني (٣٠١/١).

(٨٢) سورة التوبة الآية (١٠٨).

(٨٣) المحتسب لابن جني (٣٠١/١).

(٨٤) المحتسب لابن جني (٣٠٢/١).

(٨٥) المحتسب (٣٠٣،٣٠٢/١).

(٨٦) المرجع السابق (٣٠٢/١).

(٨٧) المحتسب (٣٠٢/١).

(٨٨) المرجع السابق (٢١٦/٢).

(٨٩) سورة يس الآية (٧٢).

(٩٠) المحتسب (٢١٧،٢١٦/٢).

(٩١) المحتسب (٢١٧/٢).

(٩٢) المحتسب (١٠٨/٢).

(٩٣) سورة النور من الآية (٣٣) المرجع السابق (١٠٨/٢).

(٩٤) المرجع السابق (١٠٨/٢).

(٩٥) المحتسب (١٠٩/٢).

(٩٦) المحتسب (٦٤/١).

(٩٧) وقراءة الجمهور: وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ سورة البقرة من الآية(٣١).

(٩٨) سورة البقرة من الآية (٣١).

(٩٩) المحتسب (٦٦،٦٥/١).

المصادر والمراجع:

١- أثر القراءات في الفقه الإسلامي، صبري عبد الرؤوف، أضواء السلف، ط / الأولى،١٩٩٧.

٢- أساس البلاغة للزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ)، تح / محمد باسل عيون السود، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط / ١، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

٣- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين لابن الأنباري (ت: ٥٧٧ هـ)، طبعة المكتبة العصرية، ط ١ /، ١٤٢٤ هـ ٢٠٠٣ م.

٤- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام (ت: ٧٦١ هـ)، تح / يوسف الشيخ محمد البقاعي، طبعة دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٥- الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني (ت: ٧٣٩ هـ)، تح / محمد عبد المنعم خفاجي، طبعة دار الجيل، بيروت، ط ٣.

٦- البحر المحيط في التفسير لأبي حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥ هـ) تح: صدقي محمد جميل، طبعة دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ.

٧- البرهان في علوم القرآن للزركشي، تح / محمد أبو الفضل إبراهيم، طبعة دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، ط ١، ١٣٧٦ هـ – ١٩٥٧ م.

٨- البرهان في وجوه البيان لأبي الحسين إسحاق بن وهب الكاتب، تح / د. حفني محمد شرف، طبعة مكتبة الشباب القاهرة، مطبعة الرسالة، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م.

٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – صيدا، ١٩٦٤.

١٠- التحصيل لفوائد كتاب التفصيل، أبو العباس المهدوي، تح: دار الكمال المتحدة، وزارة الأوقاف القطرية، ط / الأولى، ٢٠١٤.

١١- تعليل القراءات الشاذة، العكبري، علي حسين البواب، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود.

١٢- جامع البيان في تفسير القرآن، ابن جرير الطبري، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٦.

١٣- الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تح: التركي، وزارة الأوقاف القطرية، ط / الأولى، ٢٠١٣.

١٤- الجملة العربية تأليفها وأقسامها للدكتور فاضل السامرائي، طبعة بغداد، منشورات المجمع العلمي، ١٩٩٨م.

١٥- الخصائص لابن جني، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط / ٤.

١٦- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، تصدير: محمود محمد شاكر، الناشر: دار الحديث، القاهرة (المكتبة الشاملة).

١٧- دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، تح / محمود شاكر طبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط ٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

١٨- ديوان ذي الرمة شرح أبي نصر الباهلي، رواية ثعلب لأبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي (ت: ٢٣١ هـ)، تح / عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، ط ١، ١٩٨٢ م – ١٤٠٢هـ.

١٩- ديوان عنترة العبسي، مطبعة الآداب لأمين الخوري، بيروت، ط / ٤، ١٨٩٣ م.

٢٠- الذريعة إلى تصانيف الشيعة. آغا برزك الطهراني، دار الأضواء – بيروت. الطبعة الثالثة، تاريخ النشر غير مدون.

٢١- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة،، تح: أحمد محمد شاكر وآخرون، المكتبة الثقافية، بيروت.

٢٢- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس بن زكريا القزويني، الناشر / محمد علي بيضون، ط ١، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م.

٢٣- ظاهرة التقديم والتأخير في الكلام وأثرها في تشكيل المعنى " قصص القرآن " أنموذجا، إعداد يسعد سهام، كماش حياة، جامعة عبدالرحمن ميرة، الجزائر، كلية الآداب واللغات، قسم اللغة والأدب العربي ٢٠١٦،٢٠١٧ م.

٢٤- عمدة القاري شرح البخاري، بدر الدين العيني، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها ومديرها محمد منير عبده أغا الدمشقي (الشاملة).

٢٥- القراءات الشاذة، وتوجيهها من لغة العرب، عبد الفتاح القاضي، دار الكتاب العربي / ١٩٨١.

٢٦- القراءات القرآنية ومدى الاحتجاج بها في العربية للدكتور محمد بدوي المختون / ع (١٢)، ٢٣٤، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

٢٧- الكتاب لسيبويه، تح / عبد السلام محمد هارون، ط مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨م.

٢٨- الكشاف للزمخشري، طبعة دار الكتاب العربي – بيروت، ط ٣، ١٤٠٧ هـ.

٢٩- لسان العرب لابن منظور، مادة قدم، طبعة دار صادر، بيروت، ط، ١٤١٤ هـ.

٣٠- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لضياء الدين ابن الأثير (ت: ٦٣٧ هـ)، تح / أحمد الحوفي، بدوي طبانة، طبعة دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، الفجالة. القاهرة.

٣١- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تح / محمد فواد سزگين، طبعة مكتبة الخانجي القاهرة، ١٣٨١ هـ.

٣٢- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني، طبعة وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩ م.

٣٣- المحرر الوجيز لابن عطية، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١.

٣٤- المدارس النحوية، د. شوقي ضيف، دار المعارف

٣٥- معاني القرآن لأبي زكريا الفراء (ت: ٢٠٧ هـ)، تح / أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار/ عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، طبعة دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط / ١

٣٦- المعجم المفصل في علوم اللغة لمحمد التونجي، وراجي الأسمر، تح / الدكتور إيميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت.

٣٧- المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات، حامد عبد القادر، محمد النجار " طبعة دار الدعوة.

٣٨- المفضليات للمفضل الضبي (ت: نحو ١٦٨ هـ)، تح / أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، طبعة دار المعارف – القاهرة، ط ٦.

٣٩- من أسرار اللغة لإبراهيم أنيس، طبعة مكتبة الإنجلو المصرية، طه، ١٩٧٥ م.

٤٠- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج بن الجوزي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا. دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الأولى – ١٩٩٢

٤١- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي. مكتبة المنار– الزرقاء. الطبعة الثالثة – ١٩٨٥.

٤٢- وفيات الأعيان – ابن خلكان، تحقيق إحسان عباس، طبع في دار صارد.